تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط على ظهور تحالفات أمنيّة إقليميّة جديدة

د. سهير محمد عبد الغنى القطب *

مستخلص

شهدت منطقة شرق المتوسط خلال القرن الحادي والعشرين تحوّلات جيوسياسيّة هامّة تمثّلت في إعادة ترتيب القوى الإقليمية، حيث لم تَعُدْ الولايات المتّحدة المسيطر الوحيد على المنطقة، وقد تحوّلت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط إلى مركز للاهتمام الجيوسياسي، وذلك بسبب عدة عوامل، منها اكتشافات الغاز الطبيعي الضخمة في المنطقة والتي أعطتها أهمية استراتيجية كبيرة. وقد أدّت هذه الاكتشافات إلى إعادة صياغة الديناميكيّات الإقليمية والعلاقات الجيوسياسية في المنطقة. وتشهد المنطقة حاليًا تحوّلات كبيرة في السياسات والتحالفات بين الدول، حيث تسعى الدول إلى استغلال الثروات الطبيعيّة لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها الاقتصاديّة والأمنيّة. وقد أدّى ذلك إلى نشوء تحالفات جديدة وتعزيز العلاقات بين الدول في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التطوّرات الأمنيّة في المنطقة، مثل الصراعات المسلحة والتوتّرات السياسيّة، قد أدّت إلى تحوّلات في توازنات القوى وأولويّات السياسة الخارجيّة للدول الكبرى والمتوسّطة في المنطقة. وقد تركّزت إستراتيجيّات الدول الرئيسيّة في المنطقة على تأمين مصادر الطاقة والتعاون الاقتصاديّ، وقد تأثّر أمن الطاقة في المنطقة بشكل كبير بهذه التحوّلات، حيث أدّى الصراع على الموارد إلى تغيّر مسارات الطاقة، وازدياد التعاون الإقليميّ في مجال الطاقة إلى جانب التحالفات العسكريّة والسياسيّة لمواجهة التحدّيات المشتركة، مثل التطرّف الإرهابيّ والتهديدات الإقليميّة. وتواجه المنطقةُ العديدَ من التحدّيات المستقبليّة، أهمّها الصراع على الموارد، والتوتّر بين الدول، والتدخّلات الخارجيّة. وبشكل عامّ، فإنّ التحوّلات الجيوسياسيّة في شرق المتوسّط تعكس تغيّرات كبيرة في النظام الدولي وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الإقليميَّيْن، وتشكّل تحدّيات وفرصًا جديدة لدول منطقة شرق المتوسط.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة؛ الغاز الطبيعيّ؛ الأبعاد الجيوسياسيّة للطاقة؛ الاعتماد المتبادَل على الطاقة في شرق المتوسّط؛ مجمع الأمن الإقليميّ.

* المشرف على التخطيط والمتابعة بالمركز القومى للترجمة – وزارة الثقافة

- Email: sohir_elkotb@hotmail.com

Abstract:

The Eastern Mediterranean region has witnessed significant geopolitical shifts in the 21st century, leading to a reconfiguration of regional powers. The United States no longer maintains sole dominance in the area. The Eastern Mediterranean has become a center of geopolitical interest due to factors such as the discovery of vast natural gas reserves, giving it strategic importance. These discoveries have reshaped regional dynamics and geopolitical relations. Currently, the region is undergoing major changes in policies and alliances as countries seek to leverage natural resources to enhance their influence and secure their economic and security interests. This has led to the formation of new alliances and strengthened relationships among countries in the region.

Furthermore, security developments in the region, such as armed conflicts and political tensions, have altered power balances and foreign policy priorities for major and medium-sized countries in the area. Key strategies now focus on securing energy sources and economic cooperation. Energy security in the region has been significantly impacted by these shifts, leading to changes in energy routes and increased regional energy cooperation. Countries have also formed military and political alliances to address common challenges like terrorism and regional threats.

The region faces numerous future challenges, including resource conflicts, inter-state tensions, and external interventions. Overall, the geopolitical transformations in the Eastern Mediterranean reflect significant changes in the international system and their effects on regional security and stability, presenting both challenges and new opportunities for countries in the region.

Key Words:Energy security, Natural gas, Geopolitical of energy, Energy interdependence, Regional Security complexes.

مقدمـــة:

تُعتبَر منطقة حوض شرق المتوسّط من المناطق التي تكتسب أهمّيّة خاصّة على المستوى الجغرافِيّ والاقتصادِيّ والسياسِيّ؛ حيث تُشكِّل منطقةُ حوض شرق المتوسّط حلقةَ وَصْلٍ بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبّا، علاوةً على ما تحتويه هذه المنطقةُ من الموارد والثروات الطبيعِيّة، وعلى رأسها الغاز الطبيعيّ.

ومع تصاعُد عمليّات الكشف عن الغاز الطبيعيّ في حوض شرق المتوسّط، واكتشاف كمّيّات هائلة من احتياطِيّ الغاز في هذه المنطقة، ازداد الصراعُ والتنافس الإقليمِيّ. وقد

أثارت هذه الاكتشافات الخلافات عند ترسيم الحدود البحريّة بين دول شرق المتوسّط. وبدلاً من أن تكون هذه الاكتشافاتُ عاملاً مهمًّا من عوامل الاستقرار بين الدول وبعضها البعض، كانت، بخلاف ذلك، سببًا في تجَدُّد الصراع التركيّ القبرصِيّ والإسرائيليّ واللبنانِيّ، فضلاً عن دورها في زيادة مستوى التوتّرات في العلاقات المصريّة التركيّة.

كذلك تُشكِّل التحَدّيات التي تواجه عمليّة استخراج الغاز الطبيعيّ، تحدّياتٍ تقنِيّةً وإداريّةً وكذلك أمنِيّة في ظلّ هذه التوتّرات والصراعات بين هذه الدول اتّخاذ تدابير أمنِيّة مضاعَفة ومُكلِّفة لحماية حقول الغاز.

ومع تزايد هذه الاكتشافات حول الغاز الطبيعيّ وتسابُق الدول وتوقيع اتّفاقِيّات استكشاف مع الشركات الأجنبِيّة، صار من مصلحة كلّ طرف أن يُعلِنَ موقفًا يرسم من خلاله حدودَه البحرِيّة، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى، فقد أثَّرَتْ المخاوف الأمنِيّة بعد الربيع العربِيّ على تشكيل شراكات بين الدول ذات التوَجُّه الأمنِيّ في مجال الطاقة، على سبيل المثال بين كلٍّ من (إسرائيل – قبرص – اليونان؛ اليونان – قبرص – مصر). وقد تزامنتْ كلُّ هذه الأحداث مع عددٍ من التحَوُّلات على المستويَيْن الدولِيّ والإقليمِيّ، والتي ساهمتْ بدورها في رسم الخريطة الجيوسياسِيّة في منطقة حوض شرق المتوسّط، وأعادت تشكيلاً جديدًا للتحالفات والتوازنات في المنطقة. وقد كان تشكيل منظمة غاز شرق المتوَسّط، في عام 2019، بمثابة محاولة لهَيْكلة هذه الخريطة المُحتمَلة في حوض شرق المتوسّط.

وبالبحث في الدراسات السابقة وكيفِيّة تناوُل الباحثين لهذه الإشكالِيّة، نجد أنّ المهتمّين بالعلاقات الدولِيّة والجغرافيا السياسِيّة، مثل "زينوناس تزياراس" **Zenonas Tziarras**، حاولوا تسليط الضوء على أنّ الاكتشافات الأخيرة والمستمرّة للهيدروكربونات في شرق البحر الأبيض المتوسّط كانت من بين الدوافع الرئيسيّة للديناميكيّات الجيوسياسِيّة والأمنِيّة المتغيّرة في المنطقة.

وقد أَدَّتْ احتياطِيّات الغاز هذه إلى نشوء مصالح ومزايا وفوائد جديدة لهذه المنطقة، مِمّا شَجّع دول شرق المتوسّط وما وراءها (دول الاتّحاد الأوربّيّ) على إعادة تشكيل حساباتها الاستراتيجيّة والتوَقّعات الدولِيّة، فمن المؤكد أنّ اكتشافات الطاقة الجديدة هذه قد أعطتْ أهمّيّةً جيوسياسِيّة وجيو اقتصادِيّة للمنطقة، حيث أصبح الغاز الطبيعيّ تدريجيًّا هو بمثابة بترول لدول شرق المتوسّط.

وتعتبر هذه الاكتشافات، في إحدى جوانبها، هامّة لأمن الطاقة الخاصّ بدول هذه المنطقة وللمناطق الأخرى أيضًا، وفي المقام الأوّل أوروبّا في الوقت نفسه، حيث تخلق حالةً من عدم الأمان المرتبطة بالطاقة، والتي تمتدّ إلى العلاقات بين الدول وتؤثّر عليها إيجابًا وسلبًا.[1]

وفي ضوء الإطار الجيوسياسِيّ، خاصّةً فيما يتعَلّق بأمن الطاقة، يلقي "أندرياس ستيرجيو" **Andreas Stergiou** نظرة على شبكة التعاون (في مجال الطاقة) بين الدول والتي تطوّرتْ بين دول شرق البحر المتوسّط. فَيَرى أنّه على الرغم من إضفاء الطابع المؤسّسِيّ التدريجِيّ على هذا التعاون (وبالتحديد منظمة غاز شرق المتوسّط)، فإنّه يعكس

إلى جانب أمور أخرى، التصَوّرات المشتركة لدول هذه المنطقة فيما يتعلّق بأهمّيّة هذه الدول لأمنها القومِيّ وعزمها السياسِيّ على توسيع نطاق التعاون فيما بينها، وأنّ هذا النشاطَ الواضح في مجال التعاون مدفوعٌ بدوافع سياسِيّة وليس على التقديرات القائمة على الحقائق لأنّها تَغْفَل عن حقائق چيو–اقتصادِيّة معيّنة. علاوة على ذلك، يؤكد "أندرياس ستيرجيو" Andreas Stergiou أنّ الربح الاقتصادِيّ والجيوسياسِيّ المتوقَّع من التعاون في مجال الطاقة قد يكون محدودًا إلى حَدٍّ ما على المدى القصير إلى المتوسط، حيث يظَلّ غاز شرق المتوسّط في معظمه غير مُهيَّأ حتّى الآن ويظلّ المزيدُ من عملِيّات الاستكشاف مُجمَّدةً إلى حَدٍّ كبير بسبب عدم وجود طريق متاح لتصدير كمّيّات كبيرة من الغاز التي يمكن إنتاجه.[2]

ومن ناحية أخرى، يركّز "نائل شامة" N. Shama على مصر ووجهة نظرها فيما يتعَلّق بالشراكة مع اليونان وقبرص. ويستكشف "شامة" الدوافعَ الكامنة وراء تقارب مصر مع قبرص واليونان؛ ومدى طبيعة هذه الشراكة وإمكانِيّاتها وحدودها؛ وكذلك إلى أيّ مدى يمكن لهذه الشراكة أن تُغَيِّر ميزان القوى والتركيبةُ الأمنِيّة في دول حوض شرق المتوسّط والشرق الأوسط الكبير. ويستمرّ في القول، مع ذلك، إنّ المُكَوِّن الأمنِيّ/ العسكرِيّ له تأثير رادع محدود على تصَرُّفات دول المنطقة الأخرى، ولا سِيّما تركيا.

ووفقًا لـ"شامة"، فإنّ الاختبار الحقّ/ المحكّ الرئيسِيّ لهذه الشراكات هو الذي سيكون قادرًا على دَحْر المحاولات التركِيّة في تعريض المصالح الاقتصادِيّة القبرصيّة للخطر أو التعَدّي عليها.[3]

إلى جانب ما سبق، يتطرق كلٌّ من "إمري عشيري" E. İşeri و"أحمد جاغري بارتان" A. Ç. Bartan إلى من يرون أنّ التوتّرات التي نشأتْ بين تركيا ودول حوض شرق المتوسّط الأخرى تعتبر نتيجةً طبيعِيّة لظهور الشراكات الثلاثِيّة التي تألفت كنتيجة للاكتشافات الهيدروكربونِيّة في هذه المنطقة. علاوة على ذلك، وقد ألقوا الضوء على إستراتيجِيّات أمن الطاقة التي تقوم بها تركيا، والقلق التركِيّ الناتج عن الشراكات الثلاثِيّة.

وفي النهاية تخرج الدراسة بنتيجة أنّه إذا كانت لدى قبرص وإسرائيل واليونان ومصر رغبةٌ في التعاون الفعّال، لا سِيّما في مجال الطاقة، فعليهم بطريقةٍ ما إشراك تركيا في التخطيط. خلاف ذلك، وفقًا للمؤلفين، من المحتمل أن تكون أيّ مشاريع مشتركة لاستغلال الغاز الطبيعي سوف تؤدّي إلى تفاقم التوتّرات السياسِيّة في هذه المنطقة.[4]

وقد ناقش "أندرياس ستيرجو" Andreas Stergiou نتائجَ هذه الاكتشافات على دول حوض شرق المتوَسّط، فيرى أنّه منذ اللحظة الأولى لهذه الاكتشافات في المناطق الاقتصادِيّة الخالصة (EEZ) لتلك البلدان فقد رَحّب بها باعتبارها "مُغَيِّرًا لقواعد اللعبة" في المنطقة التي مَزَّقتْها الصراعاتُ، وكوسيلة لتحقيق أمن الطاقة لكلا الجانبَيْن: فعلى الجانب الأوّل للبلدان التي لديها احتياطِيّات كبيرة من الطاقة (الجهات الفاعلة الرئيسِيّة). أمّا الجانب الثاني فهي الدول المُستورِدة للطاقة، خاصّة أوروبّا التي تعاني من نقص كبير في الطاقة. ومع ذلك، من خلال دراسة البنية الچيوسياسِيّة للمنطقة، فيما يتعَلَّقُ بالتاريخ

الطويل للصراعات العِرْقيّة والسياسِيّة، فضلاً عن بعض العوامل الاقتصادِيّة والسياسِيّة، والتي تُعتبَر وثيقة الصلة بكمّيّات الطاقة المُؤكّدة.

وقد انتهى "أندرياس ستيرجيو" **Andreas Stergiou** إلى أنّ اكتشافات الطاقة الحالِيّة لا تضمن توَفُّر أمْن الطاقة الذي طال انتظارُه للجهات الفاعلة الإقليمِيّة وغير الإقليمِيّة في المستقبل المنظور ما لم تتوافق الظروفُ محلّيًّا وإقليمِيًّا وعالمِيًّا بشكل إيجابِيّ، ومن غير توافر هذه الظروف، فمن غير المُرجَّح أن تحقّق المنطقةُ إمكاناتها كمصدرٍ للغاز.[5]

في حين يرى كلٌّ من "توجتشي إرسوي سيلان" **T. E. Ceylan** و"سيلا توراك بايكارا" **S. T. Baykara** أنّه من المُفترَض أن تكون اكتشافاتُ الهيدروكربون عاملاً أساسيًّا في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمِيَّيْن؛ وذلك لأنّ نقل الطاقة يحتاج إلى بيئة آمنة؛ ولكن على العكس من ذلك، ثَبَتَ أنّ استغلال الغاز الطبيعِيّ عاملٌ مساعد في زيادة التوتّرات بين دول المنطقة، فعلى الرغم من وجود صراعات مستمرّة مثل الصراع الإسرائيلِيّ الفلسطينِيّ ومشكلة قبرص، فلن يكون من الخطأ القول بأنّ المنطقة أصبحت أكثر توتّرًا، فخلال السنوات الماضية أدّى الربيعُ العربيّ، والحرب الأهلِيّة السورِيّة، وظهور داعش، وتدهور العلاقات التركِيّة الإسرائيلِيّة إلى تعقيد العلاقات بين دول المنطقة على المستوى الإقليمِيّ؛ حيث تنازعتْ البلدان حول ملكِيّة الغاز والنفط وتوزيعهما. فقد تكون احتياطِيّات الغاز مصدرَ صراعٍ، ولكِنّها أيضًا مصدر استقرار وأمن.[6]

ومِمّا سبق، يمكننا القول إنّ اكتشافات الغاز الطبيعِيّ في حوض شرق المتوسّط تزامنَتْ مع عددٍ من التحَوّلات الهامّة في النظامَيْن العالمِيّ والإقليمِيّ، والتي أثّرتْ على الخريطة الجيوسياسِيّة في هذه المنطقة، والتي أعادت بدورها رَسْمَ خريطة التحالفات والتوازُنات في المنطقة، وفي هذا السياق تسعى هذه الدراسةُ إلى بَحْث تأثير اكتشافات الغاز على مسارات الصراع في هذه المنطقة، وكذلك دراسة الديناميكيّات الأمنِيّة المُتغَيّرة في دول شرق المتوسّط من منظور الأبعاد الجيوسياسِيّة للطاقة والاعتماد المتبادَل على موارد الطاقة التي تحدث في منطقة شرق المتوسّط.

المشكلة البحثيّة

تُعتبَر احتياطِيّات الغاز الطبيعِيّ المُكتشَفة خلال العقد الماضي في شرق البحر الأبيض المتوسّط لديها القدرة على تعزيز التفاعلات وخلق شكل جديد من التعاون أو التوَتّر بين هذه الدول. من ناحية أخرى، تتطلّبُ هذه الاكتشافاتُ دائمًا درجةً ما من تضافُر الجهود بين الدول في المنطقة لتأمين مصادر الطاقة، مثل بناء البنية التحتِيّة لتوصيل الموارد الطبيعِيّة، والتنظيم الفَعّال للهجرة وحلّ النزاعات المُتعلّقة بترسيم الحدود. في الوقت نفسه، تُسلّط التطَوُّرات الأخيرة الضوءَ على الحاجة إلى فهم المشهد الجيوسياسِيّ الجديد وعواقبه.

علاوةً على ذلك، فإنّ الوَضْع الراهن في المنطقة، والذي يُقْرَأ ببساطة على النحو التالي: مصر ما زالت تَمُرّ بالإرهاب، والحرب الأهلِيّة في سوريا وليبيا، الصراع بين إسرائيل والدول العربِيّة. لم يتمّ حلُّ النزاع بين تركيا وقبرص بَعْدُ؛ وترسيم الحدود البحرِيّة بين دول المنطقة والمُتنازَع عليها، وقد كان لغاز شرق المتوسّط تداعياتٌ أمنِيّة، تتمَثّلُ في أمن

الطاقة، والتي تستدعي اتّخاذ تدابير سياسِيّة واقتصادِيّة وأمنِيّة لتأمين مصادر الطاقة مضاعَفة لحماية حقول الغاز.

السؤال البحثيّ

كيف أثَّر اكتشاف الغاز الطبيعيّ في حوض شرق المتوسّط على الديناميكيّات الجيوسياسيّة والأمنيّة في المنطقة؟ وما هي التحديات والفرص التي أحدثتْها هذه الاكتشافات لدول حوض شرق المتوسّط؟ وهل ستؤدّي هذه الاكتشافات إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة أم ستزيد من التوتّرات والصراعات؟

الأسئلة الفرعيّة:

1. ما العوامل التي أدّت إلى إعادة صياغة الديناميكيّات الجيوسياسيّة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط؟
2. ما أهمية اكتشافات الغاز الطبيعيّ الضخمة في المنطقة؟ وكيف أثّرتْ على العلاقات الإقليمية والدولية؟
3. ما التحدّيات الأمنيّة التي تواجه دول شرق البحر الأبيض المتوسّط في ظلّ تحوّلات القوى الجيوسياسيّة؟
4. كيف تسعى الدول في المنطقة إلى استغلال مصادر الطاقة لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها الاقتصاديّة؟
5. ما التحالفات الإقليميّة الجديدة التي تشكّلتْ في ظلّ التحوّلات الجيوسياسيّة؟ وما دورُها في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة؟
6. كيف تؤثّر التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط على التوازنات الإقليميّة؟

1. أهداف الدراسة

يمكن تحديد الأهداف التي يسعى إليها البحث على النحو التالي:

1- التعرف على أهمّيّة الغاز، وعلى أهمّ الحقول في منطقة شرق المتوسّط.

2- التعرف على بيئة الصراع في منطقة شرق المتوسّط، والإشكالِيّات المصاحبة لاكتشافات الغاز في شرق المتوسّط.

2- دراسة الأهمية الجيوسياسِيّة لموارد الطاقة في شرق المتوسّط، وكيف تتحَكّم في تشكيل النظام الإقليمِيّ.

3- التعَرُّف على منظمة غاز شرق المتوسّط وبداية تكوين تحالف أمنِيّ جديد للطاقة بين دول شرق المتوسّط.

الإطار النظريّ للدراسة

ستقوم هذه الدراسة بمحاولة الإجابة على سؤال: هل تُعتبَر الطاقةُ مُتغَيِّرًا مؤثِّرًا لتشكيل مجمع الأمن الإقليمِيّ كونها تمنح الفرصة والذريعة في بعض الأحيان لدول المنطقة لإعادة مواءمة مصالحها في مجال الطاقة، وكذلك مصالحها السياسِيّة والأمنِيّة، ومن ناحية أخرى علاقات الطاقة بين دول المنطقة أو العلاقات المحتملة بين دول المنطقة في مجال الطاقة،

والتي يمكن أن تسلط الضوء أيضًا على علاقات الأَمْنَنة أو عدم الأَمْنَنة الموجودة وتُعَزّزها. ومن ثمّ، ستقوم هذه الدراسة بتناول العلاقات الأمنِيّة الإقليمِيّة لشرق المتوسّط عبر الإطار التحليلِيّ لـ"نظرية مجمع الأمن الإقليمِيّ" (Regional Security Complex (RSCT Theoryالذي طَوّرَه "باري بوزان" Barry Buzan و"أولي ويفر" Ole Wæver.[7]

وقد سعى "باري بوزان" Barry Buzan في كتابه *"الشعوب والدول والخوف"* (1983)، وتمّ تطويرُه في الأعمال اللاحقة، إلى التركيز على هيكل الأمن الدولِيّ من خلال منظورٍ إقليمِيّ، ومن خلال علاقات الأمن والأمننة للجهات الفاعلة المُكوّنة لهذا المجمع الأمنِيّ الإقليمِيّ. وقد عُرِفَ "مجمع الأمن الإقليمِيّ" على أنّه مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتُها الأساسِيّة وبشكل وثيق لدرجة أنّ أَمْنَها المحلّيّ لا يمكن بحثه بشكل واقعِيّ في معزل عن بعضها البعض.

تهدف "نظريّة مُجمع الأمن الإقليمِيّ" إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالميّ، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقلّ قُوّةً على مستوى النظام الفرعِيّ، والتي تُمَثِّل منطقتُهم المحَلّيّة بيئةَ أَمْنِهم الرئيسِيّة. وتقوم "نظرية مجمع الأمن الإقليميّ" على مجموعة من القواعد، أهمّها أنّ أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، كما أنّ أحد أهداف وضع مفهوم "مجمع الأمن الإقليمي" هو التأكيد على أهمّيّة المستوى الإقليمِيّ في تحليل الأمن؛ فعادةً ما يتمّ التركيز على الأمن المحلّيّ أو الأمن الدولِيّ، فكلٌّ من أمن الوحدات السياسِيّة وعمليّات تدَخُّل القُوّة العالمِيّة، يمكن إدراكُها فقط من خلال فَهْم ديناميكِيّات الأمن الإقليمِيّ.[8]

وقد استخدم "باري بوزان" مصطلحَ "مجمع الأمن الإقليمِيّ" من أجل تسهيل التحليل الأمنِيّ على مستوى النطاق الإقليمِيّ، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمِيّ وحدةَ تحليلٍ رئيسِيّة تنطلق من خلالها القضايا الأمنِيّة؛ فأغلبِيّة الدول تُحدِّد علاقاتها الأمنِيّة من منطلقات إقليمِيّة وليست عالمِيّة، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمِيّة، فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمِيّ؛ فالإقليم يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجِيّة الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المجمع الأمنِيّ.

هذا الارتباطُ الوثيق بين أمن الدول راجعٌ إلى طبيعة التهديد بعد الحرب الباردة؛ فهذه الأخيرة لم تَعُدْ تقتصر على المجال العسكرِيّ من دول الجوار، إنّما اتّسعَت دائرتُها لتشمل التهديدات غير العسكرِيّة، مثل الأمن السياسِيّ والاقتصادِيّ والمجتمعِيّ والإنسانِيّ، والعابرة للقارّات، مِمّا صَعَّبَ من مُهِمّة الدولة في الحفاظ على أمنها بمنأى عن دول الجوار، بل و أكثر من ذلك بمنأى عن دول العالم ككُلّ؛ فظواهر مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعِيّة والجريمة المُنظَّمة والتلَوُّث البيئِيّ ... إلخ، كُلُّها قضايا يَصعُبُ على الدولة مواجهتُها بمفردها، حتّى ولو صُنِّفَت ضمن سُلَّم القوى العظمى.[9]

من ناحية أخرى تقوم "نظرية مجمع الأمن الإقليمِيّ" على شروط، من خلالها لا تستطيع استعمال تعبير مجمع أمن إقليميّ لوصف أيّ مجموعة من الدول؛ فإطلاق هذا المفهوم على مجموعة من الدول يجب أن تمتلك هذه الوحداتُ السياسِيّة درجة من

الاعتماد الأمنِيّ، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة ومتميّزة عن الأقاليم الأمنِيّة المحيطة بها.

وتُحَلَّل علاقات "مجمع الأمن الإقليميّ" وفق نوعَين من العلاقات:

1-علاقات القوّة: فالقوّة عاملٌ مُؤثِّر في أيّ إقليم، فهي التي تُحَدِّد بشكل واضح توازُنَ القوى ضمن الإقليم.

2- أنماط الصداقة والتعاون: فالاعتماد الأمنِيّ المتبادَل بين الدول يشير إلى خاصِيّتَين:

- **الخاصّيّة الأولى:** تتواجد في العلاقات بين الدول المُستنِدة على التوازن بين الصداقة والعداوة.
- **الخاصّيّة الثانية:** تتواجد في الفرص والتهديدات الأمنِيّة المشتركة، لكن ليست المتماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا إمكانِيّة اختراق لاعبين دولِيّين أقوياء، كالولايات المُتّحدة وروسيا، لهذا المجمع الأمنِيّ الإقليمِيّ والتأثير لاحقًا على ديناميكِيّات الأمن والأمننة للفاعلين داخل المجمع.

ولتطبيق النظرية على الدراسة :

كان لاكتشاف الغاز الطبيعيّ في شرق المتوسط تأثيرٌ كبير على ديناميكيّات الأمن في المنطقة، وأدّى إلى ظهور شبكة معقّدة من المجمّعات الأمنيّة الإقليميّة.

الجهات الفاعلة الأساسيّة: تشمل الجهات الفاعلة الأساسية في شرق المتوسّط دولًا مثل مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا وإلى حدٍّ ما لبنان. تشارك هذه الدول بشكل مباشر في استكشاف وإنتاج ونقل الغاز الطبيعي في المنطقة.

المصالح الأمنية: لكلٍّ من هذه الجهات الفاعلة الأساسيّة مصالح أمنيّة محدَّدة مرتبطة باكتشافات الغاز الطبيعي. على سبيل المثال:

- ترى إسرائيل وقبرص واليونان احتياطيات الغاز كفرص لاستغلال الطاقة والتنمية الاقتصاديّة، بل أيضًا كوسيلة لتعزيز نفوذها الجيوسياسيّ. وقد كان من الطبيعي حدوث تقارب أكبر بين كلٍّ من قبرص واليونان وإسرائيل ومصر. لقد أصبحت الشراكات الثلاثيّة التي تشكَّلتْ بين (قبرص – اليونان – إسرائيل وقبرص – مصر – اليونان) محوريَّة للخريطة الأمنيّة الجديدة في شرق البحر الأبيض المتوسّط، والتي يمكن اعتبارها – على الأقل جزئيًّا – عملًا توازنيًّا في مواجهة الإمدادات الإقليميّة لتركيا.[10]
- ترى تركيا أنّ احتياطيّات الغاز قد تشكّل تحدّيًا لسيطرتها على المنطقة، خاصّةً إذا عُزّزَت الشراكات بين اليونان وقبرص وإسرائيل.
- تسعى مصر، التي تمتلك مواردها الغازيّة الخاصّة، لأن تكون مستودعًا للطاقة وتصديرها إلى أوروبا وكذلك تعاونها وتشكيل تحالفات إقليمية مع كل من اليونان وقبرص في مجال الطاقة والأمن، لمواجهة التحدّيات المشتركة في شرق المتوسّط.
- للبنان أيضًا مصلحة في التطوّرات، مع وجود حدود بحريّة غير محسومة وموارد غاز محتملة خاصّة بها.

العلاقات الأمنيّة: تتميّز التفاعلات بين هذه الجهات الفاعلة بالتعاون والمنافسة، ممّا يؤدّي إلى علاقات أمنية معقدة:

- **التعاون:** تمّ التوصّل إلى بعض الاتفاقيّات بين قبرص واليونان وإسرائيل ومصر لاستغلال الغاز ونقله. تهدف هذه الاتفاقيّات إلى تعزيز الاستقرار الإقليميّ والازدهار الاقتصاديّ.
- **المنافسة:** أدّت تحرّكات تركيا الحازمة، بما في ذلك الدوريات البحرية وأنشطة الحفر في المياه المتنازَع عليها، إلى تصعيد التوتّرات مع قبرص واليونان وإسرائيل. أدَّت هذه المنافسة إلى مخاوف بشأن التصعيد العسكريّ والصراع.

المجتمعات الأمنيّة: على الرغم من المصالح الاقتصادية المشتركة، إلّا أنّ هناك نقصًا في مجتمع أمنيّ متماسك في شرق المتوسّط بسبب المظالم التاريخيّة والنزاعات الإقليميّة غير المحلولة والطموحات الإقليميّة التنافسيّة. في حين كانت هناك محاولات لإقامة حوارات أمنيّة، إلّا أنّ الثقة لا تزال ضعيفة بين الجهات الفاعلة.

التأثيرات الخارجيّة: تلعب الجهات الفاعلة الخارجيّة، مثل الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة وروسيا أيضًا، دورًا مهمًّا في تشكيل ديناميكيّات الأمن في المنطقة. لدى هؤلاء الفاعلين الخارجيّين مصالح استراتيجيّة في ضمان الاستقرار والوصول إلى موارد الطاقة، ممّا يمكن أن يؤثّر على سياساتهم تجاه شرق المتوسّط.

المجمّعات الأمنيّة: تخلق التفاعلات بين الجهات الفاعلة الأساسيّة، إلى جانب التأثيرات الخارجيّة، مجمعًا أمنيًّا مميّزًا في شرق المتوسّط. يتميز هذا المجمع بمزيج من التعاون والمنافسة وإمكانية الصراع، مدفوعًا بالأهمية الاستراتيجيّة لموارد الغاز الطبيعيّ واعتبارات جيوسياسيّة أوسع.

باختصار، يسلّط تطبيقُ مفهوم المجمّعات الأمنيّة الإقليمية على شرق المتوسط الضوءَ على التفاعلات المعقّدة وديناميكيّات الأمن بين الجهات الفاعلة الأساسيّة والتأثيرات الخارجيّة، مدفوعًا باكتشاف واستغلال موارد الغاز الطبيعيّ في المنطقة.[11]

تقسيم الدراسة:

1- اكتشافات الغاز والأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسّط
2- أمن الطاقة في شرق المتوسط وتكوين مجمع الأمن الإقليميّ
3- بلورة صورة مجمع الأمن الإقليمي في منظمة غاز شرق المتوسّط

اكتشافات الغاز الطبيعي

في مارس عام 2010 أجرتْ هيئة المَسح الجيولوچيّ الأمريكيّة تقديرات لما يحتويه حوض شرق المتوسّط من ثروات طبيعيّة، وخرجَت بنتيجةٍ مفادُها أنّ الساحل الشرقيّ الذى يُشكِّل القسم الأكبر من حوض شرق المتوسّط، يحتوى على كمّيّات هائلة من احتياطيّ النفط والغاز غير المكتشَفة، والتي تُقَدَّر بقرابة 133 تريليون قدم مكعب، أو 3.4 تريليون متر مكعب من الغاز، و 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج.[12]

وقد كانت أولى هذه الاكتشافات في عام 2009، عندما تَمّ أوّلُ استكشاف لحقل كبير للغاز الطبيعيّ ويُقدَّر بحوالي 80 مليار متر مكعّب من الغاز الطبيعي في حقل غاز "تمار"

داخل المنطقة الاقتصادِيّة الخالصة الإسرائيلِيّة. وفي عام 2010، توالى اكتشاف حقلٍ للغاز الطبيعيّ، يُعَدّ أكبر من الحقل الموجود في تمار في منطقة "ليڤياثان" Leviathanالتي تحتوي على 622 مليار متر مُكعّب من الغاز الطبيعيّ. وتشير التقديرات إلى أنّ حجم الاحتياطِيّ الذي تملكه إسرائيل يمكن أن يعادل حاجة إسرائيل للغاز الطبيعِيّ لمُدّة لا تقِلّ عن 40 عامًا. ولم تكن لهذه الاكتشافات أن تَتَحَقَّقَ بصورة ناجحة لو لم تُبرَم اتفاقيّةٌ بين جنوب قبرص وإسرائيل على الحدود البحرِيّة. ومع ذلك، فقد أعلنت تركيا أنّ الاتفاقِيّةَ باطلة؛ لأنها تنتهك حقوق جمهورِيّة شمال قبرص التركِيّة.[13]

وفي عام 2011، عثرتْ شركة "نوبل إنرجي" Nobel Energy، التي كانت تبحث باسم إسرائيل، على الغاز الطبيعِيّ في حقل "أفروديت" Aphrodite. وقد كان حقل "أفروديت" هو أوّل حقل للغاز الطبيعِيّ في جنوب قبرص بسعة 129 مليار متر مكعّب. وفي عام 2012، زاد التوَتّر حول حقوق الاختصاص في منطقة شرق المتوسّط؛ حيث ادّعى الجانب التركِيُّ أنّ المنطقة الاقتصادِيّة الخالصة لتركيا تبلغ مساحتها 145 ألف كيلومتر مربّع، وقَدَّمَ الجانبُ اليونانيّ خريطة توضّح أن المنطقة تبلغ 41 ألف كيلومتر مربّع. ونتيجةً لذلك، اتّخَذَتْ تركيا، في نفس العام، إجراءً فمنحتْ ترخيصًا لـ"مؤسسة البترول التركية" Turkish Petroleum Corporation (TPAO) أنشطة الاستكشاف في المنطقة.[14]

من ناحية أخرى، دخلت مصر هذا السباق الدائر في منطقة شرق المتوسّط، ففي عام 2015 اكتشفتْ أكبر احتياطي للغاز الطبيعيّ في المنطقة. ووجدتْ شركة "إيني" Eni أنّ الاحتياطيّ في حقل "ظهر" يُقَدَّر بسعة 850 مليار متر مكعب. وفي عام 2018، اكتشفتْ مصر أيضًا حقل "نور" الذي من المحتمل أن تكون له قدرةٌ مماثلة لحقل "ظهر".[15]

في نفس العام، قامت جنوب قبرص باكتشاف ثاني احتياطيّ للغاز الطبيعيّ يُسمَّى بحقل "كاليبسو" Calypso، ولم تعلن شركة "إيني" عن حجم الاحتياطيّ حتى الآن، إلا أنّ السعة المُقدَّرة تقارب 170–225 مليار متر مكعّب.

وفي فبراير 2019، اكتشفت "إكسون موبيل" Exxon Mobil Corporation، بشراكة "شركة قطر للبترول"، حقلاً للغاز الطبيعيّ وأطلق عليه اسم Glaucus-1 بسعة تقارب 140–200 مليار متر مكعّب. وقد ادّعتْ قبرص أنّ هذا هو أكبر احتياطيّ لها.[16]

وقد أدّتْ احتياطِيّات الغاز هذه إلى نشوء مصالح ومزايا وفوائد جديدة لهذه المنطقة، مِمّا شَجّع دول شرق المتوسّط ومَنْ وراءَها (دول الاتّحاد الأوربّيّ) على إعادة تشكيل حساباتها الاستراتيجية والتوقّعات الدولِيّة، فمن المؤكد أنّ اكتشافات الطاقة الجديدة هذه قد أعطتْ أهمّيّةً چيوسياسِيّة وچيو اقتصادِيّة للمنطقة، حيث أصبح الغاز الطبيعِيّ تدريجيًّا بمثابة بترول لدول شرق المتوسّط.[17]

ومن ناحية أخرى، ونتيجةً لهذه الاكتشافات يتّضح لنا أنّ دول حوض شرق المتوسّط تمّ نقلُها من مستورِد للغاز الى مُصَدِّر له، وبدأت هذه الدولُ تلجأ الى التعاون أو الصراع وفقًا لمصلحتها مع اكتشافات الغاز الجديدة وخاصّة إسرائيل.

الجدول رقم (1) يوضح اكتشافات الغاز في حوض شرق المتوسّط للعام 2022:

الموقع	الحجم المقدر بمليار متر مكعب (bcm)	المُشغّل	الدولة	الاكتشاف
أثينا	8 مليار متر مكعب	إنرجينEnergen	إسرائيل	مايو
كورنوس1 Cornus1	70 مليار متر مكعب	إيني	قبرص	أغسطس
هيرميس Hermes	7–15 مليار متر مكعب	إنرجينEnergen	إسرائيل	أكتوبر
زيوس– 1 Zeus–1	13 مليار متر مكعب	إنرجين Energen	إسرائيل	أكتوبر
زيوس–01 Zeus–01	57 مليار متر مكعب	توتال إنرجين TotalEnergies	قبرص	ديسمبر
النرجس – 1 x	99 مليار متر مكعب	شيفرون Chevron	مصر	ديسمبر

إنتاج الغاز الطبيعي المتوقع من حقول مختارة في حوض شرق المتوسّط، 2021– 2030:

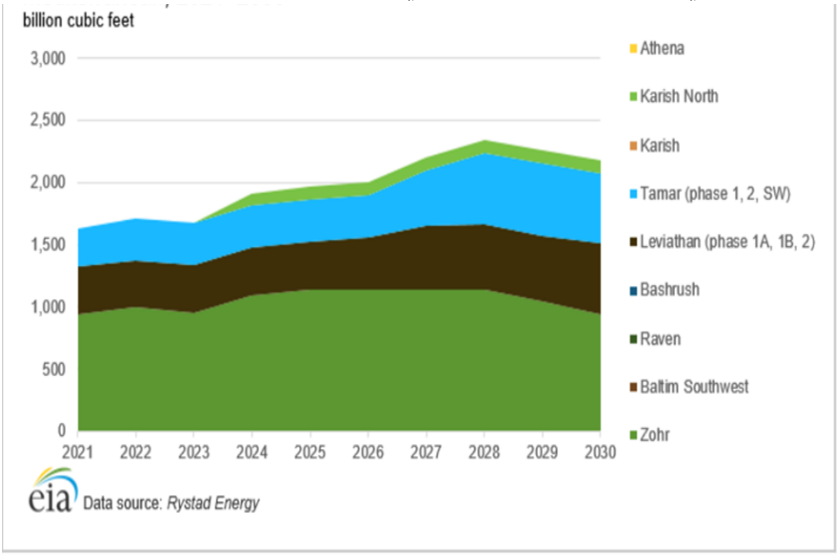

ويَتَّضح من خلال الرسم البيانيّ الموضَّح حجمُ الاحتياطيّات الهائل في منطقة حوض شرق المتوسّط.

أمن الطاقة وتشكيل مجمّع الأمن الإقليميّ

إنّ إشكاليّةَ أمن الطاقة في دول شرق البحر المتوسط بالغةُ التعقيد وكذلك متعدّدة الأوجه. فتاريخيًّا تَمَيَّزَ شرقُ البحر الأبيض المتوسّط بإعادة تشكيل ملحوظة ومستمرّة في ميزان القوى. ولذلك فإن الطاقة المكتشَفة قُبالةَ سواحل مصر وإسرائيل وقبرص واليونان قد اكتسبتْ أهمّيّة كبيرة ليست فقط بسبب حجمها الكبير، بلْ لكونها مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بالاعتماد المتبادَل والتطلُّعات الجيوسياسِيّة. وبالتالي، لم يكن الأمرُ ناتجًا فقط عن الفرص الاقتصادِيّة التي نشأتْ عن الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعيّ في هذه المنطقة، بل أيضًا بسبب التحَدّيات الأمنِيّة الجديدة.[18]

من جانب آخر، أدّى تفكيكُ التحالفات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط (على سبيل المثال إسرائيل وتركيا، مصر وتركيا)، وتغييرُ ميزان القوى الحالِيّ، وبزوغُ مخاوف متعلّقة بالطاقة، وتصورات بالتهديد، أقول: أدّى كلُّ هذا إلى تأجيج النزاعات القديمة.[19]

وتُعَرِّف "وكالة الطاقة الدولِيّة" أمن الطاقة على أنه مدى توفّر وصول جميع مصادر الطاقة دون انقطاع وبأسعار في المتناوَل. ويشير مفهومُ أمن طاقة الدول بأنّ الدولة تمتلك مصادر الطاقة الكافية لتأمين احتياجاتها المحلّيّة والعسكرِيّة، والتي تتماشى مع التطورات الاقتصادِيّة. ومن جانب آخر، يرتكز تحقيق أمن الطاقة في المدى قصير الأجل على قدرة نظام الطاقة على الاستجابة الفورِيّة للتغَيُّرات المفاجئة في توازن العرض والطلب، ويرتكز تحقيقُ أمن الطاقة للتوقّعات طويلة الأمد في التعامل مع الاستثمارات لتوفير الطاقة بما يتماشى مع التطورات الاقتصادِيّة والاحتياجات البيئِيّة.[20]

وتتألّفُ سلسلة عناصر أمن الطاقة من عِدّة عناصر:

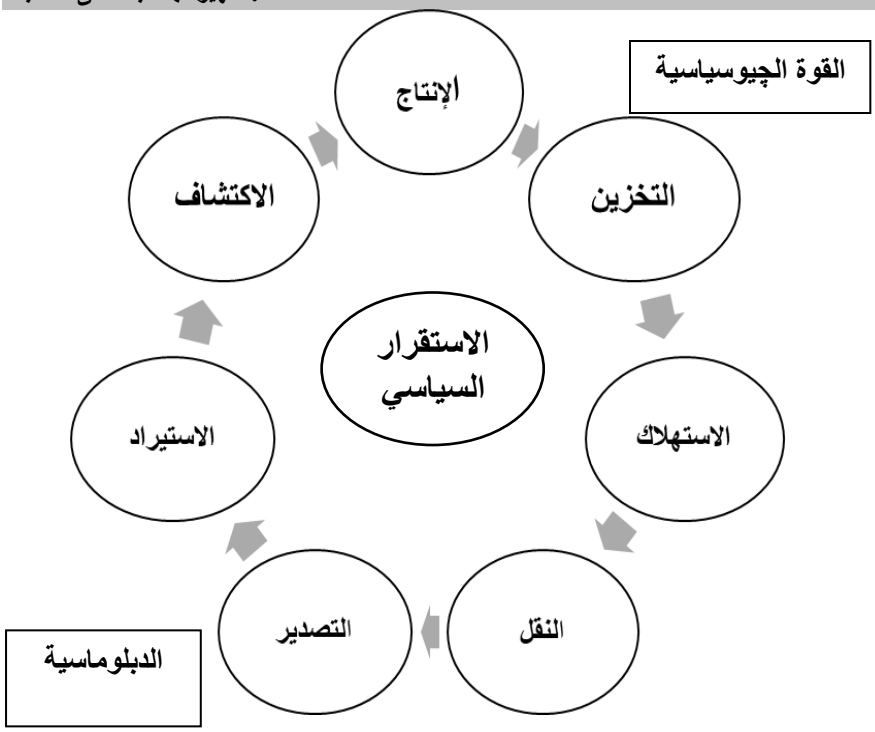

ويَتّضح من هذه العناصر التي تتكَوّن منها سلسلةُ أمن الطاقة أنّها تخلق ترابطًا حتميًّا بين الجهات الفاعلة والخاصّة بعلاقات الطاقة. ولهذا السبب، فإنّ السؤال المطروح هنا هو: أيُّ نوعٍ من الاعتماد المتبادَل في مجال الطاقة يحدث بين الجهات المعنِيّة في المنطقة؟ وهنا بالتحديد تتمَثّلُ المشكلة في أنّ بناء خطوط الأنابيب يخلق علاقات ترابط طويلة الأمد في مجال الطاقة. وحيث إنّ أحد الجانبين في هذه العلاقة هو المستورد والجانب الآخر هو المُصَدِّر، فإنّ هذا يخلق موقعًا جيوسياسيًّا حَسّاسًا لكلّ فاعل من الفواعل. ومن هنا، فإنّ الانضمام إلى مبادرة إقليمِيّة للطاقة يعني خَلْق ترابط في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء. ومن هنا، علينا تحديد ما هو الاعتماد المتبادَل على الطاقة وعلاقته بمفهوم أمن الطاقة.[21]

بعد اكتشاف احتياطِيّات الغاز الطبيعيّ الغنِيّة في قبرص وإسرائيل ومصر واليونان، بدأتْ هذه الدولُ الأربع في البحث عن خيارات تصدير محتمَلة لموارد الغاز لديها. ولأنّ هذه الموارد تقع في الحدود البحريّة لهذه الدول، ولأنّه يجب نقلُ موارد الغاز إمّا عن طريق ناقلات الغاز الطبيعيّ المُسال (LNG) أو خطوط الأنابيب تحت سطح البحر، وبرغم وجود الصراعات الجيوسياسِيّة المختلفة لهذه الدول فكان لا يمكن العمل لنقل موارد الغاز بشكل منفرد، أقول: فلهذه الأسباب، فكان لا بدَّ من العمل كحلفاء. وقد تبلور هذا مع توقيع اتّفاقِيّات خطوط الأنابيب أو الكهرباء. ومن هنا ظَهَرَ مفهومُ الاعتماد المتبادَل في مجال

الطاقة وأمنها بين قبرص وإسرائيل ومصر واليونان.[22]

تضمّ منطقة شرق المتوسط دولًا عربيّة وأوروبيّة، من أبرزها لبنان وفلسطين ومصر وسوريا وتركيا وإسرائيل وقبرص وليبيا واليونان. وسنركز في هذه الدراسة على الدول الثلاثة التي أسست منظمة غاز شرق المتوسط، وهي مصر، وإسرائيل، وقبرص .

ولنبدأ بقبرص على سبيل المثال:

فمن الناحية الجيوسياسِيّة، تُعتبَر قبرص عُرضةً لخطر التهديدات التركيّة، وفي نفس الوقت اليونان هي الشريك الجيوسياسِيّ التقليديّ لقبرص، وهي أيضًا عضو في الناتو مثل تركيا. ومع ذلك، فهناك نزاعاتٌ حدودِيّة بحرِيّة بين قبرص وتركيا، ممّا دَفَعَ تركيا إلى إرسال سفنها العسكرِيّة عِدَّة مرّات إلى المناطق المتنازَع عليها.[23]

تحتاج قبرص إلى شركاء جيوسياسِيّين، مثل إسرائيل ومصر في شرق البحر الأبيض المتوسّط. على الرغم من أنّ قبرص عضوٌ في الاتّحاد الأوروبّيّ، إلّا أنّ الاتّحاد الأوروبّيّ له تأثير جيوسياسِيّ محدود في المنطقة. لهذا السبب، تُعَدّ قبرص واحدةً من الدول التي تسعى لتشكيل "مجمع الأمن الإقليمي" للطاقة وهي أيضًا أحد مؤسّسي "منظمة غاز شرق المتوسط" (EMGF)، وتتطلّع على المدى الطويل إلى التعاون مع إسرائيل ومصر.[24]

في حالة إسرائيل

أدّى اكتشافُ احتياطِيّات ضخمة من الغاز الطبيعيّ إلى تغيير استراتيجيات سياسة الطاقة الإسرائيلِيّة وحتّى سياستها الإقليمِيّة. فبدأتْ إسرائيل بالفعل مناقشات جديدة حول الاعتماد المتبادَل في مجال الطاقة، بل وتمَكَّنَتْ من بَيْع الغاز إلى الأردن ومصر، وهما عضوان أيضًا في منظمة غاز شرق المتوسط. وممّا لا شكّ فيه أنّ اكتشافات الغاز الطبيعِيّ الإسرائيلِيّة كانت بمثابة أكبر دافع لإسرائيل لتشكيل تحالف إقليمِيّ لحلّ معضلة الطاقة؛ حيث أصبح لديها الكثيرُ من الغاز للتصدير، لكنّ خيارات البيع محدودةٌ، ولهذا السبب تحتاج إسرائيل إلى تعاون إقليمِيّ بمعنى شامل حتى يُمَكِّنَها من تأمين سلامة طرق استيراد وتصدير الغاز الطبيعِيّ على المدى الطويل. ومع ذلك، بالإضافة إلى رغبة إسرائيل في إيجاد طرق تصدير موثوقة، هناك أيضًا تهديدات جيوسياسِيّة تتصَوّرها الدولة. [25]

ويرى الخبراء في مجال العلاقات الدولية أنّ الغاز لن يجمع مصر وإسرائيل؛ لأنّ "عائد الغاز" ليس كبيرًا بما يكفي للتغَلُّب على المشاكل التاريخِيّة والعميقة الجذور. ومع ذلك، تعتقد إسرائيل أنّه إذا تمَكَّنتْ من التغَلُّب على التحَدّيات الجيوسياسِيّة في منطقتها، فيمكنها بَيْع غازها بشكل سلمِيّ. وبالتالي، يمكن لتلّ أبيب أن تتجَنّبَ أيّة مقاطعات محتمَلة، وستصبح لاعبًا ذا أهمّيّة جيوسياسِيّة ومُحصَّنة ضدّ الضغط الدوليّ.[26] ولكي نَرى كيف يمكن أن يساهم منظمة غاز شرق المتوسط في تحقيق الأهداف الأمنِيّة المتصَوّرة لإسرائيل، علينا أوّلاً توضيح الخلافات البحرِيّة الرئيسِيّة التي كانت إسرائيل تتعامل معها. تختلف طبيعةُ الخلافات البحرِيّة بين إسرائيل وقبرص عن النزاعات البحرِيّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينِيّة. بينما تسعى إسرائيل بنشاط إلى إيجاد حلول دبلوماسِيّة مع قبرص[27] فيما يتعَلّقُ بنزاع "حقل يشاي" Yishai Reservoir، فإنّ تل أبيب تقوم باستخدام

الخلاف البحريّ مع السلطة الفلسطينيّة لتسريع ضغطها على الفلسطينيّين. فيما يتعلّقُ بالقضيّة الفلسطينيّة الإسرائيليّة، بينما تهدف إسرائيل إلى تقليل تعرُّضِها للضغوط الدوليّة لإنهاء احتلالها للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وحيث إن السلطة الفلسطينية هي في واقع الأمر عضو مؤسِّس في هذا المنظمة. وممّا يُعتبَر واحدًا من أكبر التحَدّيات التي يواجهها منظمة غاز شرق المتوسط هو أنّ إسرائيل لا تنوي الانسحاب من فلسطين، بل على العكس تمامًا تزيد المستوطنات بشكل غير قانونيّ في المناطق المحتلّة من الضفّة الغربيّة. وفعليًّا فإنّ عدم توافر بيئة سلميّة وآمنة سيؤدّي بدوره إلى ارتفاع تكلفة تطوير الموارد بشكل كبير والذي يتعلّق بنفقات إسرائيل للدفاع عن بِنْيتها التحتيّة للطاقة البحريّة.[28]

وقد يُعتبر دخول إسرائيل في واقع جيوسياسيّ جديدٍ أمرًا حيويًّا لأمن الطاقة الإسرائيليّة في شرق البحر المتوسّط. أوّلاً: تحتاج البلادُ إلى تنويع مصادر الطاقة في استهلاكها الأساسيّ لهذه الطاقة. ثانيًا: تحتاج إلى توفير الأمن لمنشآت استكشاف الغاز الطبيعيّ وإنتاجه وتصديره. وأخيرًا تحتاج إسرائيل إلى شركاء موثوق بهم على المدى الطويل وإلى عقود لتصدير إنتاجها من الغاز الطبيعيّ.[29]

وجنبًا إلى جنبٍ مع تأمين الطاقة، تحتاج إسرائيل إلى تسوية نزاعات حدودها البحريّة مع جيرانها. إنّ تكاليفَ إنتاج الغاز الطبيعي في إسرائيل، في الفترة الحاليّة، مرتفعةٌ مقارنةً بمرافق الإنتاج البحريّة الأخرى بسبب دفاع القوات البحريّة الإسرائيليّة عن مَنَصّات الحفر.[30]

وبالنسبة لمصر:

فيما يتعلّق بالاعتماد المتبادَل في مجال الطاقة، تتمَتّعُ مصر بموقع متعَدِّد الاتّجاهات: الاكتشاف، والاستيراد والتصدير. وعلى الرغم من أنّ مصرَ دولةٌ مُصَدِّرة رسميّة للغاز الطبيعيّ، إلّا أنّ القاهرة قد بدأتْ في استيراد الغاز من إسرائيل في يناير 2020، وتستَعِدّ لشراء الغاز من قبرص أيضًا. من أجل إعادة تصديره، تحتاج مصر، من ناحية أخرى، إلى محطّات وخطوط أنابيب للغاز الطبيعيّ المُسال بالإضافة إلى علاقات دبلوماسيّة مستقرّة.[31]

زِدْ على ذلك أنّ مصر تمتلك حاليًّا خَطَّيْ أنابيب للغاز الطبيعيّ: خطّ الغاز العربيّ؛ وخطّ أنابيب العريش–عسقلان. ويمتدّ خطّ الغاز العربيّ عبر شمال سيناء إلى الأردنّ ثمّ إلى سوريا ولبنان كما هو. وقد بلغتْ تكلفة إنشاء خطّ الأنابيب حوالي 1.2 مليار دولار، ويهدف إلى تطوير التعاون بين الدول العربيّة في شرق البحر الأبيض المتوسّط. وكان في الأصل من المفترَض أن يمتَدّ من سوريا إلى تركيا، ولكن تمّ إلغاؤه بسبب اندلاع الحرب الأهليّة في سوريا في عام 2011. ولم يكُنْ خطُّ الأنابيب بمثابة تعاون رئيسيّ بين مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، وإسرائيل، وتركيا.[32]

ومع ذلك، فإنّه لا يزال يُمثِّل قدرة مصر على زيادة صادراتها من الغاز الطبيعيّ إلى دول شرق البحر الأبيض المتوسّط الأخرى. وتقوم مصر حاليًّا بتصدير الغاز إلى الأردنّ عبر خطّ الغاز العربي. أمّا خطّ الأنابيب الثاني فهو خطّ أنابيب غاز العريش–عسقلان الذي خلق ترابطًا في مجال الطاقة بين إسرائيل ومصر، وهو خطّ أنابيب بحريّ بِطُول 62 مِيلًا. تقوم شركة غاز شرق البحر الأبيض المتوسّط بتشغيل خطّ الأنابيب ويُسمَّى خطّ الأنابيب

أيضًا "خطّ أنابيب غاز شرق البحر المتوسط (EastMed) . ويمثّل هذا الخطّ الترابطَ بين مصر وإسرائيل، خاصّةً في هذا المشروع. وتدرك مصرُ حقيقةَ أنها تتمتّع بموقع چيوسياسِيّ فريد في العالم، ويمكنها أن تصبح في نهاية المطاف مركزًا للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسّط.[33]

من ناحية أخرى، فتركيا لا تُشكِّل تهديدًا مباشرًا لمصر فيما يتعَلّق بقضايا ترسيم الحدود البحريّة. ومع ذلك، فمن المهمّ بالنسبة لمصر أن تدعم موقف شركائها (قبرص واليونان) ضدّ التهديد التركِيّ، وخاصّة التهديد الذي تُشكّله تركيا ضدَّ قبرص. والسؤال المطروح هنا: لماذا يُنظَر إلى تركيا على أنّها تُشكِّل تهديدًا كبيرًا لمصر؟ فأنْ تكون مصرُ مركزًا للطاقة في حوض شرق المتوسّط، فهذا في حدّ ذاته له فوائد چيوسياسِيّة للقاهرة لجذب مشاريع الطاقة نحو مصر بدلاً من تركيا. وبهذا المعنى، فإنّ مصر لديها من القدرات والعوامل المُحفِّزة لإنشاء منظَّمة إقليمِيّة للطاقة في حوض شرق المتوسّط، وتكون هي مركزًا رئيسيًّا لهذه المنظَّمة. ومن هنا يَتّضِح التنافس بين مصر وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسّط.[34]

وبالإضافة إلى ذلك، تتميّز علاقة أمن الطاقة بين مصر وقبرص بسمات مختلفة مقارنةً بعلاقات أمن الطاقة بين مصر وإسرائيل. فعلى الرغم من عدم وجود خطّ أنابيب للغاز الطبيعيّ حاليًّا يربط بين قبرص ومصر، فقد تَمّ التوقيعُ على اتّفاقيّة خط الأنابيب في سبتمبر 2018 بين البلدَيْن. ومن ثمّ، تمّتْ الموافقة عليه من قبل البرلمان المصري في مارس 2019. وسينقل خطّ الأنابيب الغاز القبرصي إلى محطّات الغاز الطبيعيّ المُسال في مصر، والذي سيتمّ بعد ذلك إعادة تصديره إلى السوق الأوروبّيّة. وبعد ذلك، وَقَّعَتْ مصر اتّفاقًا مع قبرص لتشغيل وإنشاء مشروع الربط الكهربائيّ الأوروبّيّ الأفريقِيّ في مايو 2019 لمَدّ كابل تحت سطح البحر الأبيض المتوسّط لتصدير 2000 ميجاوات من الكهرباء إلى قبرص.[35]

ويعتبر هذا تطوّرًا مهمًّا؛ لأنّ قبرص لن تعتمد فقط على تصدير مواردها من الغاز الطبيعيّ، بل ستعتمد أيضًا على استيراد الكهرباء من مصر. على الجانب الآخر تُعتبَر هذه خطوةً مُهِمّة لأنْ تصبح مصر مركزًا رئيسيًّا للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسّط.

إنّ دوافع مصر للدعوة إلى منظمة إقليميّة تعتمد على التبادل التجاري للغاز الطبيعيّ دوافع تختلف عن تلك التي تُحرّك قبرص وإسرائيل؛ حيث تُركّز قبرص وإسرائيل في الدعوة إلى منظّمة إقليمِيّة بشكل خاصّ على الحفاظ على أمن الطاقة وإيجاد خيارات التصدير لإنتاج الغاز الطبيعِيّ، بينما في حال مصر فالفكرة هي أنّ مصر مركزٌ لخطّ أنابيب للغاز الطبيعيّ بين الثلاثيّ: قبرص وإسرائيل ومصر. ولن يُوفِّر هذا التجَمُّع أو التنظيم لمصر موقعًا قياديًّا جيوسياسِيًّا جديدًا في شرق البحر الأبيض المتوسّط فحسب، بل سيوفر أيضًا دَخْلاً ضخمًا نتيجة لإعادة تصدير الغاز الطبيعيّ.[36]

والحق أنّ هذا التجَمّع الإقليمِيّ الذي أساسه أمنُ الطاقة، هو جوهر أساس "منظمة غاز شرق المتوسّط". إنّه مشروع للحفاظ على أمن طاقة متعَدِّد الجنسِيّات وچيوسياسِيّ يشمل

الحكومات وشركات الطاقة الدولِيّة والطلب العالمِيّ على الطاقة. كلُّ هذه العوامل الثلاثة تدعم دوافع مصر وإسرائيل وقبرص واليونان لإنشاء مُنظَّمة إقليمِيّة فريدة من نوعها.

وفي هذا السياق لأبد من التحدث عن مساعي التقارب بين مصر وتركيا والتي بدأت العلاقات في التحسن التدريجيّ منذ عام 2020، مع تبادل الزيارات الرسمية والمحادثات السياسية المكثفة، وفي يونيو 2023، تم رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى السفراء وتبادل السفراء، ما يشير إلى استعداد البلدين لتعزيز التعاون في مختلف المجالات لمصلحة شعبيهما وللمنطقة بأسرها

وقد توجت بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر في 14 فبراير حيث كان لها أهمية كبيرة تتجاوز تطبيع العلاقات بين البلدين، حيث تم رفعها لإنشاء محور جيوسياسي جديد يضم تركيا، ومصر. أن التعاون بين تركيا ومصر في مجال الصناعات الدفاعية يشير إلى تحول جيوسياسي، وتم تحديد هدف زيادة حجم التجارة بينهما، بالإضافة إلى التفاوض على توريد أنظمة دفاعية. ومن المتوقع أن يتم في المستقبل القريب تطوير علاقات بحرية بين تركيا ومصر، بما في ذلك ترسيم الحدود البحرية والتنقيب المشترك عن النفط والغاز. هذا التعاون يُسهم في مقاومة إسرائيل وتخفيف ضغطها على غزة، وبالتالي وضع حد لسياساتها اللاإنسانية.

باختصار، زيارة أردوغان إلى مصر تمثل تحولاً جيوسياسياً هاماً، حيث يشكل التعاون بين الدول المعنية في مجالات متعددة وسيلة فعّالة لمواجهة التحديات الإقليمية وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط[37].

منظمة غاز شرق المتوسط (EMGF)

يُعَدّ "منظمة غاز شرق المتوسّط" الخطوة الأولى في خطّة أوسع لتطوير ملفّ أمن الطاقة في شرق البحر المتوسّط، بما في ذلك زيادة صادرات الغاز وإنتاجه وإيجاد طرق جديدة لتصدير الغاز الطبيعيّ إلى الأسواق العالمِيّة. وقد تقَرَّرَ في الاجتماع الأوّل الذي انْعَقَد في منتصف يناير 2019 أنْ يكون مقرّ المنظمة في جمهورِيّة مصر العربيّة، بهدف أن يكون مُنظَّمَة دولِيّة تحترم حقوق الأعضاء فيما يتعَلّق بمواردهم الطبيعِيّة وفُقًا لمبادئ القانون الدولِيّ، ويدعم جهودهم للاستفادة من احتياطاتهم من الغاز الطبيعِيّ، واستخدام البنية التحتِيّة. تهدف مجموعة منظمة غاز شرق المتوسط إلى تنسيق توَقُّعات وأهداف مُستورِدي ومُصدِّري الغاز في المنطقة، وضمان أمن الإمدادات، وتعزيز الترابط من خلال التوافق على الأسعار ودمج البنية التحتِيّة في المنطقة.[38]

واجتمع وزراء طاقة الدول المُؤسِّسة يوم 25 يوليو 2019 في الاجتماع الثاني بالقاهرة لاستكمال الهيكل الأساسِيّ للمجموعات وتعزيز التعاون لتعزيز استغلال احتياطِيّات الغاز الطبيعِيّ في المنطقة.

في 16 يناير 2020، عَقَد أعضاءُ منظمة غاز شرق المتوسّط الاجتماع الوزاريّ الثالث في القاهرة وأعلنوا عن رفع مستوى منظمة غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية. وقعت مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينِيّة على ميثاق تأسيس منظمة غاز شرق المتوسط لإنشاء مَنَصّة للتعاون في مجال الغاز الطبيعيّ في شرق

البحر الأبيض المتوسّط. وحضر مُمثِّلو المفوضِيّة الأوروبّيّة وحكومةُ الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين للمَرَّة الثالثة. طلبتْ فرنسا الانضمامَ إلى منظمة غاز شرق المتوسّط كعضو، وطلبتْ الولاياتُ المُتّحدة أن تكون مراقِبًا دائمًا.[39]

وحيث إنّ التعاونَ كان محورَ الاجتماع الثالث، فقد ناقش أعضاءُ المنظمة المَلَفّ التركي أيضًا أثناء الاجتماع وبعده. ودعا وزيرُ الطاقة اليونانيّ "هاتزيداكيس" Kostis Hatzidakis جميعَ أعضاء منظمة غاز شرق المتوسّط إلى الضغط على تركيا لاحترام القانون الدوليّ. وردًّا على ذلك، أعلنتْ تركيا أنّها ستبدأ عمليّة حفر جديدة قُبالة السواحل القبرصِيّة. علاوةً على ذلك، صَرَّحَ المتحدّث باسم وزارة الخارجيّة التركيّة، "هامي أقصوي" Hami Aksoy، أنّ "المنظمة هو في الواقع مبادرة غير واقعِيّة... لأنّه لو كان الغرض من المنظمة هو التعاون بالفعل، فكان من المؤكَّد أنّه سيتمّ دعوة تركيا والقبارصة الأتراك إلى المنظمة". ومن أجل حماية مصالحها الجيوسياسِيّة، صعّدتْ تركيا أنشطتَها العسكريّة وأنشطة الحفر قبالة السواحل القبرصِيّة، وذلك وفقًا لتطَوُّر منظمة غاز شرق المتوسّط.[40]

وقد توالت اجتماعات المنظمة حتى وصل عددُ الاجتماعات إلى ثمانية اجتماعات لدول الأعضاء، وقد استضافت القاهرةُ الأربعاء 7-12-2022 الاجتماعَ الثامن وتسلَّم وزيرُ البترول المصري رئاسةَ الدورة القادمة للمنظمة خلال عام 2023. قدَّمَ المنظمة مبادرةً ودراسة مهمة في خفض الانبعاثات وإزالة الكربون من صناعة الغاز. وتم التأكيد على أهمية التعاون في تنمية مشروعات البنية التحتية لتداول الغاز والهيدروچين والطاقات المتجددة في المنطقة والأسواق الأخرى[41].

وأعلنت المنظمة عن تسليم رئاسة الدورة الجديدة لمصر وطرح قبرص مبادرة إنشاء لجنة فنية وعلمية لدعم أهداف استراتيجية عمل المنظمة. وتناول الاجتماع إنجازات المنظمة خلال العام الجاري، ومشاركته في الفعالِيّات الدولِيّة المهمة في مجال الطاقة. ومن ناحية أخرى أعيد تشكيل اللجنة الاستشاريّة العلميّة والفنية وتم تعيين رئيسَيْن للاجتماع الوزاري القادم في مقر المنظمة بالقاهرة خلال شهر يوليو 2023[42].

وعلى الرغم من أنّ تشكيل منظمة غاز شرق المتوسّط يمثّل تطَوُّرًا كبيرًا، إلّا أنّه لم يسفر حتى الآن إلّا عن زيادة كمّيّة متواضعة في تفاعلات الطاقة في المنطقة. علاوة على ذلك، هناك مجموعة من المناقشات والمشاريع الجارية لدمج أسواق الكهرباء في المنطقة، والربط بأوروبا، وتوسيع التعاون في مجال الغاز الطبيعيّ. فهناك إذن إمكانِيّة لتوَسُّع منظمة غاز شرق المتوَسِّط ليشمل منظمة الطاقة لشرق المتوسّط. أخيرًا، يمْتَدّ منظمة غاز شرق المتوسط إلى ما هو أبعد من منطقته. فطلبتْ فرنسا العضوِيّة، بينما طلبتْ الولايات المُتّحدة الحصولَ على وَضْع مراقِب دائم. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة تَحُول دون تحقيق هذه الطموحات. والواقع أنّ منظمة غاز شرق المتوسّط قد يُكتَبُ له الفشل إذ لم تتعاون دول شرق المتوسّط جميعها لحَلّ التصَدُّعات والخلافات بينهما بما في ذلك تركيا.[43]

الخاتمة

إنّ الاكتشافات الأخيرة والمستمِرّة للغاز الطبيعِيّ في شرق البحر الأبيض المتوَسّط كانت من بين المُحرّكات الرئيسِيّة للديناميكِيّات الچيوسياسِيّة والأمنِيّة المُتغيِّرة في المنطقة. وقد أدَّتْ هذه الاحتياطِيّاتُ من الغاز إلى مصالح وتكاليف وفوائد جديدة للمنطقة، ممّا شَجَّعَ دولِ شرق البحر الأبيض المتوسّط وخارجها على إعادة تشكيل حساباتها الإستراتيجِيّة وتوَقُّعاتها.

فمن المُؤكَّد أنّ هذه النتائج الجديدة في مجال الطاقة قد أعطتْ أهمّيّة/ مزايا چيوسياسِيّة وكذلك چيو اقتصادِيّة للمنطقة؛ حيث أصبح الغازُ الطبيعِيّ تدريجيًّا بمثابة "نفط" شرق البحر المتوسّط. وهذا أمر مهمٌّ بالنسبة لأمن الطاقة في الدول الإقليمِيّة والمناطق الأخرى أيضًا، وفي المقام الأوّل أوروبّا. وفي الوقت نفسه، فإنّه يخلق حالة من عدم الأمان المرتبطة بالطاقة، والتي تمتَدّ إلى العلاقات بين الدول وتؤثّر عليها إيجابًا وسلبًا.

ونتيجةً لهذه التغَيُّرات، قامت دولٌ من حوض شرق المتوسّط بتأسيس "منظمة غاز شرق المتوسّط" في يوليو 2019 بالقاهرة، والذي يَضُمّ في عضوِيّته مصر والأردنّ وإسرائيل وفلسطين وإيطاليا واليونان وقبرص. ويهدف هذا المنظمة إلى تعزيز التعاون الإقليمِيّ في مجال الطاقة من أجل استغلال موارد شرق البحر الأبيض المتوسّط، وإنشاء سوق إقليمِيّة مستدامة للغاز تُحقِّق لهذه الدول الأمن في مجال الطاقة وتحسين المستوى الاقتصادِيّ وخاصة للدول التي تمتلك حقولاً ضخمة من الغاز الطبيعي ضمن حدودها الإقليمِيّة.

هوامش الدراسة:

[1] Z., Tziarras (2018). The Eastern Mediterranean: Between Power Struggles and Regionalist Aspirations. Re-Imagining the Eastern Mediterranean: PCC Report, 2.

[2] A., Stergiou (2017). Energy security in the Eastern Mediterranean. International Journal of Global Energy Issues, 40(5), 320-334.

[3] N., M., Shama (2019). The geopolitics of a latent international conflict in Eastern Mediterranean. Al Jazeera.

[4] E., İşeri, A.,Ç., Bartan (2019). Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara. The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security, 111-124.

[5] A., Stergiou (2019). Geopolitics and energy security in the Eastern Mediterranean: the formation of new 'energy alliances'. The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, 11-30.

[6] T., E., Ceylan, S., T., Baykara (2020). Energy in the Eastern Mediterranean: A shaping factor for regional security or insecurity. Academic Studies in Social, Human and Administrative Sciences, 333-359.

[7] B., Buzan, O., Waever (2003). Regions and powers: the structure of international security (Vol. 91). Cambridge University Press.

[8] B., Buzan (1983). People, States and Fear; the National Security Problem in International Relation. The University of North Carolina Press.

[9] B., Buzan (1991). New patterns of global security in the twenty-first century. International affairs, 67(3), 431-451.

[10] Litsas, S. N., & Tziampiris, A. (Eds.). (2018). The new Eastern Mediterranean: Theory, politics and states in a volatile era. Springer.

[11] Tziarras, Z. (Ed.). (2019). The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security. PRIO Cyprus Centre.

[12] S.,Y., Shin, T., Kim (2021). Eastern Mediterranean Gas Discoveries: Local and Global Impact. Middle East Policy, 28(1), 135-146

[13] I.,N., Grigoriadis (2021). The European Union in the Eastern Mediterranean in 2020: Whither Strategic Autonomy. Journal of Common Market Studies, 1-11.

[14] S., Karbuz (2018). Geostrategic importance of East Mediterranean gas resources. Energy economy, finance and geostrategy, 237-255.

[15] A. A. , Ghafar (2016). Egypt's Zohr gas discovery: Opportunities and challenges. Global energy debates and the Eastern Mediterranean, 53-57.

[16] A., Aristotelous (2018). Cyprus' Energy Systems & Pathways to 2020 and 2025 (Doctoral dissertation, Department of Mechanical and Aerospace Engineering, University of Strathclyde).

[17] S., Tagliapietra (2017). Energy: a shaping factor for regional stability in the Eastern Mediterranean?.[

[18] A., Prontera, M., Ruszel (2017). Energy security in the Eastern Mediterranean. Middle East Policy, 24(3), 145-162.

[19] A., Stergiou (2019). Geopolitics and energy security in the Eastern Mediterranean: the formation of new 'energy alliances'. The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security, 11-30.

[20] IEA. 2022. "Energy Security: Reliable, Affordable Access to All Fuels and Energy Sources."
https://www.iea.org/topics/energy-security

[21] C., Pascual, J., Elkind (2010). Energy security: economics, politics, strategies, and implications. Rowman & Littlefield.

[22] T., Ersoy (2019). Emerging alliances, deteriorating relations: Turkey, Israel and Greece in the Eastern Mediterranean. Contemporary Israeli–Turkish relations in comparative perspective, 101-137.

[23] Z., Tziarras (2019). Cyprus's foreign policy in the Eastern Mediterranean and the trilateral partnerships: A neoclassical realist approach. The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security, 53-72.

[24] R., Pedi, I., Kouskouvelis (2019). Cyprus in the Eastern Mediterranean: a small state seeking for status. The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States in a Volatile Era, 151-167.

[25] A., Antreasyan (2013). Gas finds in the eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and other conflicts. Journal of Palestine Studies, 42(3), 29-47.

[26] J., Reed, H., Saleh (2015). Benjamin Netanyahu Tries to End Gas Dispute With Egypt. Financial Times. https://www.ft.com/content/1fa1f05e-9dc0-11e5-8ce1-f6219b685d74

[27] Demir, N., & Tekir, O. (2017). Sharing energy resources of Eastern Mediterranean: regional and global dynamics. Economic and environmental studies, 17(4 (44)), 651-674.

[28] M., Sukkarieh (2021). The East Mediterranean gas forum: Regional cooperation amid conflicting interests. National Resource Governance Institute.

[29] C., Ellinas (2022). Energy and Geopolitics in the Eastern Mediterranean. Atlantic Council.

[30] K., Elgendy (2022). The Future of Eastern Mediterranean Energy and Climate Collaboration. Insight Turkey, 24(2), 39-54.

[31] M.,A.,H ,Mondal, C., Ringler, P., Al-Riffai, H., Eldidi. (2019). Long-term optimization of Egypt's power sector: Policy implications. Energy, 166, 1063-1073.

[32] G., Bahgat (2013). Egypt's energy outlook: opportunities and challenges. Mediterranean Quarterly, 24(1), 12-37.

[33] K., Siddig, H., Grethe, N., Abdelwahab (2016). The natural gas sector in post-revolution Egypt. Journal of Policy Modeling, 38(5), 941-953.

[34] K., Hegazy (2015). Egypt's energy sector: regional cooperation outlook and prospects of furthering engagement with the energy charter. Occasional Paper, Energy Charter Secretariat, Knowledge Centre.

[35] M., Ouki (2018). Egypt–a return to a balanced gas market?.

[36] M.,E., Biresselioğlu (2019). Clashing interests in the Eastern Mediterranean. Insight Turkey, 21(4), 115-134.

[37] مصر و تركيا. SIS. (2024, February 13). https://www.sis.gov.eg/Story/270980/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7?lang=ar

[38] G., Mitchell (2020, September). The Eastern Mediterranean Gas Forum: Cooperation in the Shadow of Competition. In MITVIM Ramat Gan. September. https://mitvim. org. il/wp-content/uploads/Gabriel-Mitchell-The-Eastern-Mediterranean-Gas-Forum-September-2020. pdf (accessed 24 July 2022).

[39] P., İpek, V., T., Gür (2022). Turkey's Isolation from the Eastern Mediterranean Gas Forum: ideational mechanisms and material interests in Energy Politics. Turkish Studies, 23(1), 1-30.

[40] K.,D., Magliveras, G.,J., Naldi (2023). The East Mediterranean Gas Forum: A Regional Institution Struggling in the Mire of Energy Insecurities. International Organizations Law Review, 20(2), 194-227.

[41] A., Stanič, S., Karbuz (2021). The challenges facing Eastern Mediterranean gas and how international law can help overcome them. Journal of Energy & Natural Resources Law, 39(2), 213-247.

[42] الاجتماع الثامن لوزراء منظمة منظمة غاز شرق المتوسط. SIS. (n.d.-b). https://www.sis.gov.eg/Story/246969?lang=ar

[43] O., Winter, G., Lindenstrauss INSS Insight No. 1133, February 3, 2019 Beyond Energy: The Significance of the Eastern Mediterranean Gas Forum.